

(القرار رقم ٦ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم (٥) لعام ١٤٣٣هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل لعامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي يوم الأربعاء ٢٠/٢/١٤٣٧هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١ - الدكتور .....	رئيساً
٢ - الدكتور .....	نائب الرئيس
٣ - الدكتور .....	عضواً
٤ - الدكتور .....	عضواً
٥ - الأستاذ .....	عضواً
٦ - الأستاذ .....	سكرتيراً

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/٢/٥هـ، ..... ممثلاً عن المكلف، كما حضر ..... و ..... و ..... ممثلين عن المصلحة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ) ، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل على حساباتها لعامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م، ويعترض المكلف على:

- إضافة الاستثمارات إلى رصيد جاري الشركاء.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٥٣١/١٦/١٤٣٣ وتاريخ ١٣/٣/١٤٣٣هـ على النحو الآتي:

**أولاً: الناحية الشكلية:**

أبلغت المصلحة المكلف بالربط الزكوي لعامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م بخطابها الصادر برقم ٣/٣٧١/٣ وتاريخ ١٤٣٢/٦/٥هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المفيد لدى المصلحة برقم ٩٧٢٦ وتاريخ ١٤٣٢/٠٧/١٨هـ، وبذلك يكون الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يوماً من تاريخ البلاغ بالربط الزكوي وفقاً للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

## ثانيًا: الوقائع:

سألت اللجنة ممثل المكلف: ما سبب عمل القيد المحاسبي المتعلق بالاستثمار محل الاعتراض؟ فأجاب: خلال عام ٢٠٠٥م قامت الشركة بتحويل حصتها البالغة ٧٥% في شركة (ب) إلى شركة (ج) وقد تم تحويلها بالقيمة الدفترية كما في ٢٠٠٤/١٢/٣١م وفقًا لعقد البيع مع احتفاظ الشركة بحصتها البالغة ٧٥% من أرباح الشركة التابعة لها لعام ٢٠٠٥م حيث تم إدراجها في قائمة الدخل في ذلك العام وقد تم تسجيل الاستبعاد على حساب جاري الشركاء، حيث إن رصيد الشركاء دائن، والمصلحة قد أعادت إضافة المبلغ إلى الحساب الجاري باعتبارها مبالغ حال عليها الحول قبل سحبها من حساب جاري الشركاء، علمًا بأن هذا المبلغ يتعلق بالاستثمار في الشركة التابعة والذي تم استبعاده كما تمت الإشارة إليه، وعليه فإذا قامت المصلحة بإضافة هذا المبلغ إلى حساب جاري الشركاء فمن المفترض أن تقوم بخصم الاستثمار المتعلق به من الوعاء الزكوي، وطلبت اللجنة من ممثل المكلف تزويدها بحركة الاستثمار بالإضافة إلى المبايعة المتعلقة بالاستثمار.

هذا، وقد علق ممثلو المصلحة بالاكتفاء بما ورد في خطاب المصلحة المرفوع للجنة ونزود اللجنة بحركة حساب جاري الشركاء لعام ٢٠٠٥م وتعميم المصلحة بخصوص اعتماد الحول القمري، وقد منحت اللجنة ممثل المكلف مهلة عشرة أيام لتقديم ما طلب منه خلال الجلسة.

وقد انتهت المهلة المحددة لممثل المكلف دون أن يقدم أي رد للجنة.

## ثالثًا: الناحية الموضوعية:

- إضافة الاستثمارات إلى رصيد جاري الشركاء كالآتي:

احتساب رصيد جاري الشركاء:

لقد أضافت المصلحة الرصيد المدين للاستثمارات في شركة (د) لشركة (هـ) إلى رصيد جاري الشركاء بمبلغ ٤,٢٣٠,٣٣٠ ريال و٥,١٧٠,٤٠٤ ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م، وبهذا تكون المصلحة قد أضافت الرصيد المدين إلى الرصيد الدائن.

والصحيح أن تخصم المصلحة هذه المبالغ من رصيد جاري الشركاء، حيث إنها قد استبعدت من قيمة الاستثمارات (البنود السالبة للوعاء) كما ورد في إيضاح الاستثمارات في القوائم المالية، حيث إن المعالجة المحاسبية للاستثمارات في جاري الشركاء كالآتي:

من حساب جاري الشركاء (.....)		٤,٢٣٠,٣٣٠ ريال
من حساب جاري الشركاء (.....)		٥,١٧٠,٤٠٤ ريال
إلى حساب الاستثمارات في شركة (ب)		٩,٤٠٠,٧٣٤ ريال

إن الإجراء الصحيح هو خصم الجانب المدين لبنود الزكاة الدائنة، وذلك بتخفيض رصيد جاري الشركاء حيث تم استبعاد الاستثمار من بنود الزكاة السالبة.

مرفق كشف معدل لاحتساب سحبات الشركاء التي حال عليها الحول القمري رصيد جاري الشركاء لعام ٢٠٠٥م والتي تظهر بأن إجمالي المبلغ الذي حال عليه الحول القمري هو ٤,٩٠٣,٧٨٣ ريال وليس مبلغ ١٤,٣٠٤,٥١٧ ريال.

وعليه نرجوا تعديل الربط النهائي للشركة بناءً على ما جاء أعلاه وفي حال تمسك المصلحة بوجهة نظرها نرجوا اعتبار خطابنا هذا اعتراضاً وتحويله إلى لجنة الاعتراض للبت فيه.

شركة (أ)

كشف معدل لاحتساب سحبوات الشركاء التي حال عليها الحول القمري

للسنة المنتهية في ٣١ / ديسمبر ٢٠٠٥م

	(أولاً: حساب جاري .....
سحبوات حال عليها الحول القمري:	٥٠,٣٥٠ ريال
سحبوات نقدية	٩٠٠,٠٠٠ ريال
أرباح مستلمة	٧٢٤,٩٥٢ ريال
أرباح مستلمة	٤٥٠,٠٠٠ ريال
حصته في رأس مال شركة (هـ) بنسبة ٤٥%	٢,١٢٥,٣٠٢ ريال
المجموع	
	(ثانياً: حساب جاري .....
سحبوات حال عليها الحول القمري:	١,١٠٠,٠٠٠ ريال
سحبوات نقدية	٨٨٦,٠٥٣ ريال
أرباح مستلمة	٥٥٠,٠٠٠ ريال
أرباح مستلمة	٢٤٢,٤٢٨ ريال
حصته في رأس مال شركة (هـ) بنسبة ٤٥%	٤,٩٠٣,٧٨٣ ريال
المجموع	
الإجمالي:	٤,٩٠٣,٧٨٣ ريال

#### ب- وجهة نظر المصلحة:

"بالرجوع لحركة الشركاء التي تم الربط على أساسها تبين أن المبلغين (٤,٢٣٠,٣٣٠) ريال و(٥,١٧٠,٤٠٤) ريال يمثلان استثمارات بأسماء الشركتين على التوالي ..... و ..... وتم تخفيض حساباتهما الجارية الدائنة بالمبلغين بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٥م أي بعد

حولان الحول القمري عليها، وبالتالي فإن المبلغين يمثلان سحبوات من الجاري الدائن حال عليها الحول القمري والتي يجب إضافتها للوعاء، وتتمسك المصلحة بصحة إجراءاتها".

### الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح اعتراض المكلف على إضافة قيمة استثمارات تم استبعادها من القوائم المالية مقابل تخفيض قيمة الحسابات الجارية بها نتيجة تحويل هذه الاستثمارات إلى شركة أخرى، حيث يرى أنه نظرًا لاستبعاد قيمة الاستثمار من القوائم المالية وهو من عناصر الوعاء السالبة فإنه يلزم في المقابل عدم إضافة ما يقابلها من الحساب الجاري للشركاء للوعاء الزكوي.

بينما ترى المصلحة أنه تم تخفيض الحسابات الجارية للشركاء لعام ٢٠٠٥م بقيمة الاستثمار بعد حولان الحول القمري مما يستوجب معه خضوع مبلغ التخفيض للزكاة.

ويرجع اللجنة إلى ملف القضية وما قدمه الطرفان بما في ذلك القوائم المالية المدققة لعام ٢٠٠٥م، تبين أنه ورد في الإيضاح رقم (١) من القوائم المالية ما نصه: "خلال السنة قامت الشركة بتحويل كامل حصتها البالغة ٧٥% في الشركة التابعة إلى شركة (ج)، وبموجب عقد البيع فقد تم التحويل بالقيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م، مع احتفاظ شركة (و) بحصتها البالغة ٧٥% من صافي ربح الشركة التابعة، لعام ٢٠٠٥م وتم تسجيل هذا التحويل من خلال حساب جاري الشركاء. إن الإجراءات النظامية المتعلقة بالتحويل هي قيد الإنجاز لدى الجهات المختصة".

كما ورد في الإيضاح رقم ٦ من القوائم المالية لعام ٢٠٠٥م ما نصه: "في بداية عام ٢٠٠٦م، قامت الشركة بتحويل ٤٥% من شركة ((ز)) إلى شركة (ج) المحدودة، إن الإجراءات النظامية المتعلقة بالتحويل قيد الإنجاز لدى الجهات المختصة".

ومن ذلك يتضح أن عملية تحويل الاستثمار موضوع الخلاف بين المكلف والمصلحة لم تتم إلا في عام ٢٠٠٦م وأن الجوانب النظامية لهذا التحويل لم تنته حتى تاريخ انتهاء المحاسب القانوني من الأعمال الميدانية لتدقيق القوائم المالية للمكلف والتي كانت في ١٥/٣/٢٠٠٦م، وحيث طلبت اللجنة من ممثل المكلف تزويدها بالمبايعة المتعلقة بالاستثمار محل الخلاف بالإضافة إلى حركة الاستثمار، ولم يقدم ممثل المكلف ما طلب منه خلال المهلة الممنوحة له من اللجنة، وحيث تبين حولان الحول على مبلغ ٩,٤٠٠,٧٣٤ ريال، والذي تم تخفيض رصيد جاري الشركاء الدائن به نهاية عام ٢٠٠٥م، عليه ترى اللجنة تأييد المصلحة بإضافة المسحوبات من الحساب الجاري البالغة ٩,٤٠٠,٧٣٤ ريال للوعاء الزكوي لحولان الحول عليها.

## القرار

### أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل لعامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م من الناحية الشكلية.

### ثانياً: الناحية الموضوعية:

- تأييد المصلحة بإضافة المسحوبات من الحساب الجاري البالغة ٩,٤٠٠,٧٣٤ ريال للوعاء الزكوي لحولان الحول عليها.  
يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه، على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقاً لهذا القرار.

والله الموفق ،،،